

أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

أ. طارق موسى صالح زملط

(تاريخ الاستلام 2022/07/04، تاريخ القبول 2022/09/13)

**The impact of the efficiency of the general budget in reducing financial corruption in the
Palestinian public institutions from the viewpoint of its employees**

Mr. Tareq Musa Saleh Zomlot

(Received 04/07/2022, Accepted 13/09/2022)

الملخص:

تعرفت الدراسة إلى أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة تم تطبيقها على مجتمع الدراسة المكون من الخبراء المتخصصين في المجالات الإدارية، والمالية، والقانونية، في الوزارات والمؤسسات الفلسطينية، إضافة إلى الأكاديميين الجامعيين في الجمعيات الفلسطينية، حيث تم توزيع (330) استبانة وكانت (316) استبانة صالحة للتحليل بنسبة ارجاع بلغت (95.8%)، ويعد تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وكان من أهمها:

- وجود تأثير إيجابي (بدرجة متوسطة) لكفاءة الموازنة على كل من: الحفاظ على المال العام ومنع اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات من وجهة نظر موظفيها. وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بضرورة العمل على تفعيل أثر الموازنة في القيام بدورها على أفضل نحو ممكن لزيادة الحافظ على مستوى المال العام في إطار التشريعات الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: (الفساد المالي، كفاءة الموازنة العامة، المؤسسات العامة الفلسطينية)

Abstract:

The study aims to identify the impact of the efficiency of the public budget to reduce in the financial corruption in Palestinian public institutions from the point of view of their employees where the study used the descriptive analytical methodology. The study tool was a questionnaire that was applied to the study community consisting of experts specialized in the administrative, financial and legal fields, in Palestinian ministries and institutions, in addition to university academics in the Palestinian associations, where (330) questionnaires were distributed and (316) questionnaires were valid for analysis with a return rate of (95.8%). The result shows that the study reached many conclusions, the most important of which were: There is a positive impact (to an average (moderate degree) on the budget efficiency of preserving the public money, preventing the embezzlement of internal and external support and funding, combating tax evasion, and strengthening the means of monitoring and supervising all expenses from the point of view of its employees. In light of the previous results of the study, the study recommends : Managing the work to implement the budget in playing its role in the best possible way to increase the level of public money within the framework of the implementation of these investments

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة:

يشهد العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ومنها مناطق الدولة الفلسطينية أزمات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، تختلف فيما بينها من حيث الشكل والحجم، الأمر الذي يفرض ضرورة القضاء على تلك الأزمات والآثار السلبية المترتبة عليها، أو على الأقل الحد منها، ومن أهم تلك الأزمات الفساد المالي، لما لتلك الظواهر من انعكاسات على المجتمع والفرد، ويشير الواقع على المستوى الدولي والإقليمي إلى أن الفساد المالي قد أصبح من

سمات العصر الحديث على الرغم من أن الفساد بشكل عام هو قديم النشأة ومنذ أن خلق البشر.

ومن الجدير بيانه أن ظاهرة الفساد ظهرت ووجدت منذ قيام المجتمعات الإنسانية والأنظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ، وتختلف هذه الظاهرة في حجمها ودرجتها من مجتمع لآخر، وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية، فإن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة الحاكمة مثل الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية التي تشجع على بروز ظاهرة الفساد، وكرد فعل على هذا التسلط في هذا النظام أكثر من غيره، بينما يقل حجم

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1. ما أثر كفاءة الموازنة العامة في الحفاظ على المال

العام؟

2. ما أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع اختلاس

أو الاستيلاء على الأموال العامة وأموال الدعم

والتمويل الداخلي والخارجي في فلسطين؟

3. ما أثر كفاءة الموازنة العامة في مكافحة التهريب

الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة

الفلسطينية؟

4. ما أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة

والإشراف على كافة النفقات والإيرادات في فلسطين؟

3. فرضيات الدراسة

تحاول هذه الدراسة التحقق من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة في الحفاظ على المال العام.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع اختلاس أو الاستيلاء على الأموال العامة وأموال الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في فلسطين.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة في مكافحة التهريب الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة الفلسطينية.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات والإيرادات في فلسطين.

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى أثر كفاءة الموازنة العامة على تفعيل الحفاظ

على المال العام والحد أو منع اختلاس المال العام أو الاستيلاء عليه.

2. بيان أثر كفاءة الموازنة العامة على مكافحة التهريب

الضريبي بأشكاله المتنوعة.

3. التعرف إلى أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل

المراقبة والإشراف على كافة النفقات.

5. أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية:

1. يعتبر موضوع الدراسة من الموضوعات الهامة جداً، والذي لم

يتناولها الفقه الفلسطيني بالدراسة الكافية والوافية من حيث

بيان أثر كفاءة الموازنة العامة على الحد من الفساد المالي في

ضوء التشريعات الفلسطينية.

هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تشارك الشعب في الحكم وتستمتع إلى رأيه، وتحترم حقوق الإنسان، وحرية العامة، هذا وقد سبقت الشريعة الإسلامية القوانين الوضعية في التعرف على جرائم الفساد ومحاربتها من خلال آليات الوقاية والعلاج (فروانة، 2018: 1).

ويستند الفساد المالي على نهب جزء من المال العام أو الفائض المالي والاقتصادي، أو إعادة توزيعه بطرق غير مشروعة، وإيجاد التغطية السياسية والقانونية والإجرائية له، ويمثل ذلك الجانب الأكثر ضرراً في أسلوب إدارة الدولة لمواردها المتاحة، وتوظيف هذه الموارد بشكل كفؤ وفعال، وفي ظل العجز المتوالي في موازنة دولة فلسطين نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، 2012: 5) ، يجب أن يُعالج هذا العجز على نحو فعّال من كافة الجوانب، لاسيما ما يرتبط بإعداد وتنفيذ هذه الموازنة العامة، والرقابة عليها بصفقتها أداة من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة أثر كفاءة الموازنة العامة على الحد من أشكال وصور الفساد المالي في إطار القوانين والتشريعات الفلسطينية.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تَمَرُّ دولة فلسطين حالياً بظروف حساسة وغاية في التعقيد، فهي تواجه أخطر الأزمات المالية والاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه عجز متوالي في الموازنة العامة للسلطة، سجل الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً بنسبة 11.5 بالمئة في 2020، وهو أسوأ انكماش منذ اجتياح الجيش الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في 2002، وبالإجمال، فإن مديونية الحكومة تتجاوز 6.5 مليار دولار، تعادل ما بين 45 و50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (صدقة، 2021)، هذا العجز قد كشف عن وجود أوجه ضعف وقصور في هيكلية السياسة المالية، التي يجب أن تعالج على نحو فعال في الوقت المناسب، لحد من المخاطر المترتبة على وجود مظاهر سوء استخدام المال العام، وذلك من خلال اتباع وسائل رقابية فعالة تتضمن تقديرات وحسابات علمية دقيقة قائمة على خطط سليمة ومنطقية تساهم في توظيف الموارد المتاحة على أفضل نحو لتنفيذ الخطط والبرامج المختلفة طبقاً لما هو وارد في موازنتها العامة، فالثابت وجود الكثير من المشاكل التي تشوب الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية والتمثلة بتكرار مخالفة الموعد القانوني لنشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية خلال العقد الأخير، ويتمثل التساؤل الرئيس لموضوع الدراسة في التالي: ما أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها؟

لسنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف الدولة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم إقرارها من السلطة التشريعية (العصا وأبو نفسية، 2020، 9)

كفاءة الموازنة العامة: يمكن القول بأنها قدرة الموازنة العامة على تحقيق أهداف سواء أكان في مرحلة اعتمادها أو تنفيذها بحيث تمثل أداة منهجية للتخطيط والرقابة على مستوى الالتزام بالإيرادات والنفقات المقدرة.

– الفساد المالي: هو "تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من خلال جعل المصلحة الشخصية وسيلة للكسب غير المشروع مع عدم الاكتراث بالضرر الذي يلحقه صاحب المصلحة بالمجتمع أو بالأفراد، أو القيام بإساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق منفعة شخصية أو كسب خاص" (الشلوي، 2016: 35).

– التشريعات الفلسطينية الخاصة بالموازنة العامة: هو قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية للسلطة الوطنية، ويهدف إلى تنظيم إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة في مختلف مراحلها، وكذلك تنظيم الشؤون المالية للسلطة الوطنية (القانون رقم 7 لسنة 1998، مادة "2").

– شفافية الموازنة العامة للدولة: الانفتاح على الجمهور والتزام الصراحة معه في كل ما يتعلق بالنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتوفير كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالموازنة العامة في الوقت المناسب، وضمان الوصول إليها بسهولة ويسر، بما يكفل مساءلة الحكومة كلما اقتضى الأمر لذلك (مبروك، 2015: 758).

– الإيرادات العامة: هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل دفعات نقدية من أجل تغطيات نفقاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة، وتتضمن الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الضريبة.

– القرض العام: هو عبارة عن مبلغ نقدي تستوفيه الدولة من الغير سواء كان فرداً أو بنك أو هيئة خاصة أو دولية أو دولة أخرى، وتتعهد الدولة برده مع الفائدة المترتبة عليه.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. مفهوم الموازنة العامة: وردت تعريفات متعددة للموازنة العامة تختلف حسب التشريعات القانونية والسياسية السائدة في الدولة ومن أهم هذه التعريفات هي:

2. العمل قدر الإمكان على الحد من انهيار النظام الاقتصادي وانحرافه عن تحقيق أهدافه بسبب سوء استخدام الموارد المالية والبشرية للدولة، وتوظيف المال العام بأفضل طريقة ممكنة.

3. تزويد المكتبة الجامعية والمكتبات العامة التي تحتاج لمثل هذا النوع من الدراسات.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. المساهمة في توفير قاعدة بيانات ومعلومات للسلطة التشريعية والتنفيذية في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة تساعد في الحد من ظاهرة الفساد.

2. الكشف عن نقاط الضعف والثغرات في التشريعات الفلسطينية والتي تؤدي أحياناً إلى سوء استخدام المال العام.

3. تحديد خطوات عملية للحد من ظاهرة الفساد المالي للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة المناسبة من خلال تفعيل استخدام الموازنة العامة باعتبار الفساد يشكل أحد الأوقات التي تواجهها اقتصاديات الدول في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتؤدي إلى تداعيات سلبية على كافة قطاعات المجتمع.

6. منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي وهو يقوم على جمع البيانات من مصادرها الأولية وهي الاستبانة ومن مصادرها الثانوية كالكتب والمجلات والدراسات السابقة والأبحاث وذلك لصياغة الإطار النظري للدراسة وإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة بشكل واف ومن ثم ربط متغيرات الدراسة بعضها البعض بأسلوب كمي إحصائي لكي يتمكن من استخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة.

7. حدود الدراسة

1- الحد الزمني: من عام 2007م حتى 2020م (وهي الفترة الممتدة من بداية الانقسام الفلسطيني حتى إعداد هذه الدراسة).

2- الحد المكاني: دولة فلسطين – المحافظات الشمالية والجنوبية (قطاع غزة).

3- الحد الموضوعي: أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

مصطلحات الدراسة:

ترد في هذه الدراسة بعض المصطلحات، ومن أهمها:

– الموازنة العامة: هي خطة مالية مقترحة من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) تبين فيها الإيرادات المقدرة والتخصيصات المعتمدة للإنفاق على الأنشطة المالية

- الأهمية الاجتماعية: تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً هاماً في المجال الاجتماعي، فهي تمثل أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تنشدها، والقيام بدور اجتماعي ملحوظ داخل الدولة، حيث تحتوي الموازنة العامة على عديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من سوء توزيع الدخل بين طبقات وأفراد المجتمع، فمن خلال سياسة الإنفاق العام والإيرادات العامة التي تترجمها الموازنة العامة تستطيع الدولة أن تعيد توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة في المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة، أو محدودي الدخل، وذلك من خلال فرض ضرائب أو رسوم تستقطع جزءاً من دخول المواطنين لتنفق على فريق آخر منهم، ومثال لذلك إعانات البطالة والمرضى والإعانات التي تقدم لدعم إنتاج السلع الضرورية؛ بهدف تخفيض أسعارها لصالح الفقراء ومحدودي الدخل (سالم، 2007).

3. خصائص الموازنة العامة للدولة:

قد حدد (سلوم ودرويش: 2008) خصائص الموازنة العامة بما يلي:

1. إن الموازنة العامة وثيقة تنبؤ للإيرادات والمصروفات لفترة زمنية قادمة
 2. تصدر بقانون يسمى ب (قانون الموازنة) وهي الإذن من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية
 3. خطة مستقبلية تعبر عن أهداف وبرامج الدولة المالية الاقتصادية والاجتماعية النابعة من فلسفتها السياسية
 4. المبادئ التي تقوم عليها موازنة الدولة: هناك أسس ومبادئ تشكلت عبر السنين خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تنظيم الموازنة العامة والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط إجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من إهدار المال العام (اللوزي، 1997: 21). وكان اتفاقاً كبيراً بين كثير من كُتّاب المالية العامة في تحديد القواعد والمبادئ الأساسية للموازنة العامة، وذلك وفق ما يلي:
- 1- مبدأ سنوية الموازنة: جرى الغرف على أن تُعد الموازنة لفترة مقبلة تقدر بسنة واحدة، وقد اختيرت هذه المدة لاعتبارات مالية، وسياسية، فمن الناحية المالية تُختار مدة سنة كونها أصلح مدة لعمل تقدير النفقات والإيرادات، فهي حد طبيعي لتكرار العمليات المالية، لاحتوائها على دورة كاملة الفصول (أبو العلا، 2003: 88)، وقد بين القانون الفلسطيني في المادة (1) من قانون الميزانية العامة أن السنة المالية لدولة فلسطين تبدأ من أول كانون الثاني (يناير) وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون أول (ديسمبر) من كل سنة ميلادية.
 - 2- مبدأ علانية الموازنة العامة: تعني علانية الموازنة العامة ضرورة طرح مختلف الخطوات التي تمر بها الموازنة على الرأي

عرفت الموازنة العامة في قانون رقم (7) المادة (1) لسنة (1998) بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية ضمن منظومة التشريعات الفلسطينية على أنها: "برنامج مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات الدولة والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة" (قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية)

ويعرف صبيح (2016: 257) الموازنة العامة بأنها: "الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية قادمة، تتضمن تقدير الإيرادات للدولة ونفقاتها العامة، والمعتمدة من السلطة التشريعية، والتي تعكس أو تجسد سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" وتم تعريفها أيضاً بأنها: "برنامج عمل مالي يتبلور في شكل وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية وينطوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة لسنة قادمة، وهي الأداء الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" (عبد الحميد، 2010: 69). ومن خلال التعاريف أعلاه يمكن الإشارة إلى إن الموازنة العامة هي تصور مقترح يتم وضعه من جهات الاختصاص بالحكومة للإيرادات المقترحة والنفقات المقترحة، ويتم الاستعانة ببيانات تاريخية سابقة؛ لكي يكون هذا التصور أقرب للحقيقية، ويتم اعتماده من المجلس التشريعي وغالباً ما يكون عن سنة واحدة فقط.

2. أهمية الموازنة: تكمن أهمية الموازنة العامة في ثلاثة

جوانب، أهمية سياسية، وأهمية اقتصادية، وأهمية اجتماعية، وفيما يلي عرض لكل من هذه الجوانب: (الشرقاوي، 2013: 374 - 375)

- الأهمية السياسية: الموازنة العامة للدولة وثيقة سياسية تبرز فلسفة الدولة في شتى الميادين السياسية والاقتصادية وغيرها، ومن ثم فهي مرآة عاكسة للسياسة العامة للدولة، وبهذا فإن المظهر السياسي للموازنة العامة يعني استعمالها كأداة سياسية لتحقيق أهم أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها (الشرقاوي، 2013: 374).

- الأهمية الاقتصادية: لا شك أنَّ للموازنة العامة للدولة دوراً اقتصادياً في جميع مراحل التطور التي شهدتها المجتمع، إلا أن هذا الدور يزداد أهمية باتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، حيث أصبحت الموازنة العامة للدولة أداة هامة للتوجيه الاقتصادي، ويمكن للدولة من خلالها توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح الذي يخدم الأهداف التي تصبو الدولة الوصول إليها في كافة المجالات المالية والاقتصادية والتنمية (الشرقاوي، 2013: 375).

الموازنة العامة، حيث تقوم هذه السلطة بإصدار تعميم لكافة الوحدات الحكومية حول إعداد مشروع الموازنة العامة (المدهون، 2013: 140).

2. مرحلة المناقشة والإقرار: تعد مرحلة المناقشة والإقرار من أدق المراحل وأكثرها حساسية، لأن عملية إقرار الموازنة تمثل المرحلة الأخيرة التي تناقش الموازنة من خلالها قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ، وتعتبر هذه المرحلة في كافة دول العالم الحديث من اختصاص السلطة التشريعية التي تمارس بدورها الرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة)، وتكون أولى خطوات الاعتماد بعد تقديم الموازنة بشكلها النهائي من قبل وزير المالية، ويقوم وزير المالية بتقديم تقرير إلى المجلس التشريعي بشأن مشروع قانون الموازنة العامة الجديدة متضمناً السياسة المالية المتبعة والمرتكزات الأساسية للمشروع، ثم يصدر قانون الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة بعد المناقشة والإقرار، وليس بالضرورة إذا ما عرضت الموازنة العامة على السلطة التشريعية أن يتم اعتمادها فيمكن أن تحقق ذلك ويتم إصدار قانون الموازنة، ويمكن أن يتم رفضها، أو إدخال بعض التعديلات عليها (زعيتر، 2012: 33)، حيث تنص المادة (38) من قانون رقم (7) لسنة (1998) "ينشر قانون الموازنة العامة بعد إقراره من المجلس التشريعي للإعلام العام والجمهور"

3. مرحلة إعداد الموازنة: بعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث ومناقشة مشروعات موازنات جميع الوزارات والهيئات العامة، تتولى إعداد الإطار النهائي للموازنة، يقدم وزير المالية في موعد مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة القادمة لمجلس الوزراء، يُقدم مجلس الوزراء الموازنة العامة المقترحة للسنة المالية القادمة للمجلس التشريعي؛ لمراجعتها وإقرارها، وإصدارها في قانون الموازنة العامة السنوية.

4. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: حتى يصبح قانون الموازنة العامة واجب التنفيذ بعد إقراره من قبل المجلس التشريعي يجب أن يصادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية، وتقوم السلطة التنفيذية بعد نشر القانون في الجريدة الرسمية عن طريق جهازها المتعددة بعمليات تنفيذ قانون الموازنة العامة، ولما كانت الموازنة العامة تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة لذلك فإن تنفيذها يتناول تحصيل الإيرادات العامة التي أجاز تحصيلها، وكيفية صرف النفقات التي أقر صرفها (أبو مصطفى، 2009: 39)، حيث تنص المادة (41) من الفصل الرابع بعنوان (تنفيذ الموازنة)

العام، لأن مراعاة واعتبار الرأي العام أمر له مكانة عظمى في النظم الديمقراطية (عبد الواحد، 1999: 135).

3- مبدأ وحدة الموازنة العامة: تنص قاعدة الوحدة بأن تدرج جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنة واحدة، وتظهر في وثيقة واحدة أون مجلد واحد (عصفور، 2008: 54)، وتطبيق هذا المبدأ يعني عدم تعدد موازنات الدولة، ووضع خطة مالية شاملة تنسق أوجه الإنفاق وتحصيل الإيرادات (اللوزي، 1997: 54)، وهذا يتضح جلياً من موقف المشرع الفلسطيني والذي عرف الموازنة العامة بأنها برنامج مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات الدولة والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة.

4- مبدأ توازن الموازنة العامة: تعني هذه القاعدة بصفة عامة أن تتساوى نفقات الدولة العامة مع إيراداتها العامة، وبعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيراداتها العامة (عصفور، 2008: 61)، ومن مبررات هذا المبدأ تجنب حدوث عجز في الموازنة يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض، أو حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير، وتجنب الالتجاء إلى القروض لتغطية العجز (المهاني، 2000: 79).

5- مبدأ عدم التخصيص (مبدأ الشبوع): وتعني عدم تخصيص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات، فلا يجوز مثلاً أن تخصص حصيلة الضريبة الإضافية على وقود السيارات لإصلاح وصيانة الطرق، وبمقتضى هذا المبدأ يجب أن تكون الإيرادات العامة والنفقات العامة مشاعة في الموازنة دون إجراء تحديدات متقابلة بين إيراد معين لمقابلة إنفاق معين (محرزي، 2008: 431).

5. مراحل إعداد وإقرار الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية: يصدر قانون تنظيم الموازنة، العامة والشؤون المالية في مدينة غزة بتاريخ 1998/8/3، والذي يشمل على سبعة فصول تناولت أسس إعداد الموازنة وتنفيذها وإدارة الدين العام وقواعد المحاسبة والتدقيق، وهي كما يلي:

1. مرحلة التحضير لإعداد الموازنة: يُعد إعداد الموازنة وتحضيرها عملاً إدارياً بحتاً، لذلك ينبغي أن تهتم به السلطة التنفيذية وحدها، لما للسلطة التنفيذية من قدرة على معرفة نفقات وإيرادات الوزارات والدوائر الحكومية التابعة لها. لما لديها من معلومات فنية بالأوضاع الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة في

اختلاف أنواعها لدى الدوائر والمؤسسات والشركات والجهات الأخرى المخولة بتحصيلها؛ للتأكد من أن التحصيل قد تم في أوقاته المحددة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها (المدهون، 2013: 165).

– رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية: بهدف ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في الدولة الفلسطينية بسلطاتها الثلاثة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري.

6. مفهوم الفساد: يقصد بالفساد في قاموس Oxford تدهور القيم الأخلاقية (Immoral) في المجتمع أو في دماغ الفرد، كما يقصد به تضييع الأمانة والغش (Dishonesty) وذلك بسبب استعمال الرشوة (Oxford, 2007: 95)

وقد وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد، كان آخرها التعريف التالي: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة، لتسهيل عقد وإجراءات منافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (Vaknin, 2003: 18).

والفساد وفقاً لتوضيح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشواي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما قد يحدث الفساد بأوجه أخرى كالجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبة وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة عبد الفضيل، 2004: 34).

في ضوء ما تقدم من تعريفات للفساد يعرفه الباحث في هذه الدراسة بأنه " مخالفة قانون الدولة لتحقيق مصالح شخصية سواء كان له أو لأحد أقاربه أو أصدقائه أو معارفه بدون وجه حق".

7. خصائص الفساد: يمتاز الفساد بعدة خصائص، وهي:

– ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه ذات أسباب وآثار متعددة أيضاً، كما أنه يأخذ أشكالاً مختلفة ويعمل في سياقات مختلفة" (Andvig et al, 2001: 4)

– يغير من خصائصه أو طابعه استجابة لتغير العوامل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية، وكما أن هذه العوامل تؤثر

من قانون رقم (7) لسنة (1998) فيما يخص تنفيذ الموازنة تتولى الوزارة المسؤوليات والمهام التالية:

1- وضع الأنظمة وتحديد الإجراءات والتوثيق والحسابات وإعداد التقارير لكل معاملات الدفع والاستلام الناتجة عن تنفيذ الموازنة العامة بما في ذلك الصناديق الخاصة.

2- وضع القواعد والأنظمة والإجراءات التي تحكم تنفيذ الموازنة العامة وموازنات الهيئات المحلية والصناديق الخاصة وموازنات المؤسسات العامة والمؤسسات ووضع الترميز المحاسبي للمعاملات المالية (البند المالي) الخاص بها بما يتفق وتبويب وتصنيف الموازنة العامة.

3- إدارة النقدية وتنظيم الترتيبات المصرفية للسلطة الوطنية.

4- إدارة مصادر التمويل المختلف وتنظيمها ورقابتها وضبطها.

5- تجميع الحسابات الدورية والسنوية للمعاملات المالية للسلطة الوطنية والهيئات المحلية والصناديق الخاصة والمؤسسات العامة وإصدار التقارير الدورية لها.

6- تخصيص الأموال للوزارات والمؤسسات العامة على أساس ربع سنوي، مدعومة بأسقف شهرية نقدية، وستحدد الأموال المخصصة والأسقف النقدية على أساس توفر المصادر النقدية والأرصدة النقدية غير المنفقة لدى الوزارات والمؤسسات العامة من المخصصات السابقة، والأولويات النسبية بين المطالب المتنافسة والتزامات الإنفاق المتوقعة.

7- إدارة كل الضمانات والالتزامات الناتجة عن الاقتراض نيابة عن دولة فلسطين وكذلك كل الأصول المالية للدولة الفلسطينية بما في ذلك القروض وسداد الدين.

8- الإشراف على تنفيذ هيكل تصنيف الحسابات لـ:

– الوزارات والمؤسسات العامة والصناديق الخاصة.

– تقارير الخزينة الشهرية والربع سنوية والسنوية التي تغطي الموازنة العامة وحسابات الصناديق الخاصة.

– حسابات الأصول المالية والدين للسلطة الوطنية.

– تسجيل ضمانات دولة فلسطين والالتزامات الأخرى المتعلقة بها.

5. مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة: تتحقق رقابة الموازنة العامة من خلال المتابعة والتقييم، ويعني ذلك قياس مدى تحقيق الأهداف المرسومة سواء ما يتعلق منها بالإنفاق العام أو تحصيل الإيرادات، وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة صوراً متعددة تختلف باختلاف التوقيت للقيام بالرقابة، وعليه تقسم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة إلى أنواع منها:

– الرقابة الإدارية على تنفيذ الموازنة العامة: تقوم وزارة المالية بواسطة وحدة الرقابة المالية بتدقيق تحصيل الإيرادات على

وحريات الأفراد، فهذه الأنظمة تعتبر حاضنة للفساد، لغياب دور المؤسسات الفاعلة، وغياب التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة وغيرها من سمات هذه الأنظمة (المصري، 2010: 24).

3. أسباب اجتماعية وثقافية: تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم الأسباب الفعالة والمؤثرة في انتشار الفساد في مختلف الدول النامية، فالمجتمع المتخلف وعلاقات أفرادها السلبية وعاداتهم وتقاليدهم المتوارثة تؤثر على سلوكيات أفرادها، مما يدفعهم للاتجاه نحو الفساد، فانتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد وقلة الوعي بالحقوق المستحقة للأفراد تساهم بشكل واسع في انتشار الفساد، فقلة وعي المواطن بحقه يدفع الموظف إلى استغلاله من خلال دفع رشوة لتسيير معاملته، في حين أنه بالأصل يكون صاحب الحق ودون الحاجة لدفع رشوة، أيضا تساهم توظيف الانتماءات القبلية والأسرية في المعاملات الرسمية بانتشار الفساد، فمثلا تقديم الأقارب ومنحهم الأولوية على غيرهم في عمليات التعيين، وشغل الوظائف العامة والترقية وغيرها من التسهيلات، وإن لبعض العادات والتقاليد السائدة آثاراً سلبية على تفشي الفساد وخاصة في الدول العربية، والتي تتميز مجتمعاتها ببعض العادات والتقاليد والقيم الموروثة كالإسراف وانفاق المال على الترف والرفاهية (عبد العالي، 2013: 81-82).

4. أسباب قانونية وإدارية: من الأسباب القانونية التي تشجع على الفساد هو عدم وجود قوانين رادعة للفساد وإن كانت مكتوبة، فالمقصود بذلك هو عدم القدرة على التنفيذ الفعال وتطبيق القانون. أما عن الأسباب الإدارية فهناك عوامل تتعلق بالإدارة ذاتها، فانهدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية للعمل الحكومي، وغياب مفهوم المساءلة العامة والمسؤولية، كلها تؤدي إلى الفساد (خشان، 2009: 38)، فمثلاً انحراف الموظف العمومي عن استعمال سلطاته الممنوحة له لتحقيق الصالح العام بأن يحقق مصالحه الشخصية وإشباع نزواته الفردية فهو بذلك يكون قد أساء للدولة، فأضعف ثقة المواطنين في نزاهتها وسلامة أعمالها، فهذا بالإضافة إلى عدم التزام الموظف بأحكام القانون بأن يصدر أوامر وتعليمات مخالفة للنظم بهدف الإضرار بالصالح العام وتحقيق المصالح الشخصية (البهجي، 2014: 291-292).

9. مظاهر الفساد: تتضح ظاهرة الفساد بشكل واضح من خلال مظاهرها وتجلياتها وهي عديدة من بينها الرشوة والاختلاس، التهرب الضريبي وكذلك من خلال مختلف عوامل ظهورها

في الفساد فإن الأخير يؤثر فيها أيضاً (Doig & Riley, 1998: 49).

- يكون لجميع الذين يعرفون بممارستها مصلحة في التكتم عليه (Johnston, 2005: 5).

- الفساد موضوع حساس يتحاشى الناس ذكره أولاً، ويلتمسون الأعدار لتجنب الخوض فيه ثانياً (كورتشيوسكي، 1994: 123).

- الفساد ظاهرة معقدة ومركبة لا تفصح عن طبيعتها بسهولة، فهي تتجسد في سلوكيات وتصرفات تتجافى مع قواعد السلوك الاجتماعي والقيم السائدة في المجتمع وتنتهك القوانين والأنظمة والتشريعات المطبقة فيه، وبالتالي فإن ممارسة الفساد بطبيعتها تحمل دلالات أخلاقية واجتماعية سلبية، ولذلك فإنها تُمارس في ظل درجة عالية من السرية والكتمان (كليتارد، 1994: 9).

8. أسباب انتشار الفساد: تنوعت الأسباب لانتشار ظاهرة الفساد، منها أسباب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وسوف نتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي:

1. أسباب اقتصادية: تعتبر الأسباب الاقتصادية سبب هام في انتشار الفساد داخل المجتمعات، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى انتشار الفساد هو عدم العدالة في توزيع الثروة والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة (المغربي، 2010: 9)، أي أن تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة (البراق، 2007)، فليس الفقر وحده الذي يؤدي إلى انتشار الفساد، فالغنى أيضاً قد يبدو بدوره عاملاً مشجعاً على صورة معينة للفساد، ويتجلى ذلك في جرائم الاختلاس الكبيرة، وتقاضي العمولات وغسل الأموال (أبو سويلم، 2010: 19).

2. أسباب السياسية: يلعب طبيعة النظام السياسي دوراً هاماً في محاربة الفساد، أو التعايش معه واحتضانه وتشجيعه، فالنظام السياسي ذو الطبيعة الديمقراطية التي يسمح بالمشاركة السياسية ويعتمد الانتخابات كآلية للوصول للسلطة ويحترم الحقوق والحريات يكون فيه الفساد أقل انتشاراً وخطورة، وذلك نظراً لامتلاك هذه الأنظمة العديد من الوسائل لمحاربة الفساد كوجود سلطة القانون والمؤسسات الفاعلة، وتوازن العلاقة بين السلطات الثلاث، وعلى العكس من ذلك بالنظم ذات الطبيعة السلطوية، التي لا تسمح بالمشاركة السياسية ولا تحترم حقوق

الأنظمة الأبوية الجديدة وذلك من خلال انتشار قاعدة الزبون المفضل وهذا

خ. الشكل يشبه إلى حد ما المحاباة، إلا أن الفرق يكمن في أن هذه الأخيرة أي المحاباة تكون أكثر انغلاقاً على المافيا أو الأطراف الأخرى (بن مرزوق، 2000: 45-46).

ثالثاً: الدراسات السابقة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاطلاع على العديد من الدراسات والأدبيات السابقة سواء أكانت عربية أم أجنبية، والتي تقاطعت مع موضوع الدراسة الحالية، ونظراً لعدم وجود دراسة سابقة تجمع بين متغيري الدراسة الحالية؛ لذا تم تقسيمها إلى مجالين، المجال الأول: دراسات تناولت الموازنة العامة، والمجال الثاني: دراسات تناولت الفساد المالي. وفيما يلي عرض للبحوث والدراسات السابقة التي توفرت للباحث في كل مجال:

1. الدراسات العربية التي ركزت على الموازنة العامة:

- دراسة (ابو يوسف، 2019) التي قاست أثر تبني استراتيجية الإفصاح المالي الإلكتروني عن بيان مقارنة أداء الموازنة العامة المعد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية في القطاع العام رقم 24 IPSAS على ضبط أداء مشاريع التنمية الحكومية الاستراتيجية مع دراسة ميدانية في دولة فلسطين، وأكدت على وجود أثر إيجابي لتبني استراتيجية الإفصاح المالي الإلكتروني عن بيان مقارنة أداء الموازنة العامة المعد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية في القطاع العام رقم 24 IPSAS على ضبط أداء مشاريع التنمية الحكومية الاستراتيجية.

- دراسة (اللوذي، 2018) التي قدرت الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام 2005-2015، وأكدت على أن المملكة الأردنية الهاشمية قادرة على إعداد موازنة قريبة من الواقع الفعلي وهذه ظاهرة فريدة في الدول النامية.

- دراسة (تلاحمة، 2018) التي قاست دور الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في اتخاذ القرارات المالية، ومدى اعتماد وزارات وهيئات السلطة الوطنية الفلسطينية على الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة، ودورها في ترشيد القرارات المالية، ومعرفة ما إذا كان هناك صعوبات تواجه أصحاب القرار في الوزارات والهيئات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تحد من فاعلية استخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة. وأكدت على أن ترشيد القرارات المالية يعتمد على الرقابة وليس على التخطيط، وللرقابة دور أساسي في متابعة أنشطة الوزارة أو الهيئة مالياً مما يساعد في التقليل من هدر المال العام المخصص

الاقتصادية والسياسية والدولية. ويتخذ الفساد مظاهر متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، ومن ذلك المنطق يتم قبول الرشوة واختلاس الأموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر.

ومن خلال دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)* لخصت فيه أهم مظاهر الفساد في الجوانب التالية:

أ. الرشوة: تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي حيث أنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل مستويات، ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا أسهب في تحليل مسبباتها ونتائجها وهناك جمعيات غير حكومية اقترن اسمها بمحاربة الرشوة. وفي البلاد العربية يقترن انتشار الرشواوي بكل من نوعي (الفساد الكبير والفساد الصغير).

ب. الاختلاس: إن اختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين في الحكومة، وفي غياب يكاد يكون كامل وشامل للرقابة الفعالة "يصبح همهم الأول ملء جيوبهم بالمال العام، دون اعتبار للحالة الاقتصادية للدولة أو الوضع المالي العام للميزانية تعتبر فساداً مالياً، ومن صور هذا الاختلاس أن بعض المشاريع المفترض لها أن تنتهي في زمن معين لا تنتهي أبداً، وأن مشاريع أخرى قيمتها محدودة ومعروفة توضع لها ميزانية هائلة (حسن، 2014: 55).

ت. المحاباة: وهو أسلوب يتم من خلاله توقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة كمحاباة المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبناءهم في اقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات (بن مرزوق، 2000: 33).

ث. غسيل الأموال: تعد عملية غسيل الأموال من الآفات الخطيرة والحاضرة للفساد المالي والاقتصادي والاجتماعي وهي جريمة قانونية وشرعية، وكسب محرم يجب أن تتكاثف كل الجهود من أجل إيقافه كما تصنف هذه الظاهرة بأنها أخطر ظواهر عصر الاقتصاد الرقمي (الحضرمي، 2014: 21).

ج. النزوير: ويعتبر هذا الشكل من الفساد حيلة سياسية ذرة وهي جريمة تتضمن نوع من الخداع والمكر وهو شكل أوسع من الرشوة والاختلاس ذلك أن موظفي الدولة يعملون من خلال شبكة موسعة ومنظمة تعمل على الإتجار بمختلف السلع والخدمات.

ح. المحسوبية: وهي توزيع الموارد لاعتبارات العلاقات الحميمة التي تجمع المسؤول بالأصدقاء وهو من أكثر الأشكال الشائعة في

(*) UNDP: United Nations Development Programme.

التنظيمي، ودور الغموض ومتغيرات التدخل له علاقة مهمة ما بين مشاركة الميزانية وأداء الإدارات، وأن اختبار لتأثير الوساطة، أثبتت أن كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي، ودور الغموض بوساطة جزئية التي تؤثر على علاقة مشاركة الميزانية وأداء الإدارات. هذه المتغيرات الثلاثة تعمل وسطاء جزئية عندما خفضت بشكل كبير أو انخفاض معامل مسار المشاركة الميزانية وأداء الإدارات بدلا من القضاء على هذه العلاقة.

3. الدراسات العربية التي ركزت على الفساد المالي:

- دراسة (مسعود: 2018) قاست الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته". وأكدت على أن أسباب الفساد المالي في الجزائر متأصلة الوجود وهي ظاهرة ليست آنية، ولها تراكمات عبر عقود من الزمن، وإن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة، ويولد شعور دائم بالظلم لدى فئات كثيرة من المجتمع، وأن ظاهرة الفساد المالي لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وأقطاعاته ذلك أن لها تأثيراً مباشراً على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع.

- دراسة (محمود وآخرون: 2018) بينت العوامل المؤثرة في اكتشاف ظاهرة الفساد المالي والإداري من قبل كوادر الرقابية لديوان الرقابة المالية في الوحدات الاقتصادية الحكومية في إقليم كردستان العراق التي تخضع حساباتهم تحت رقابتهم، ثم تحديد مجموعة من العوامل تؤثر في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات الفساد المالي والإداري. وتوصلت إلى أنه يوجد لدى الرقيب المالي في إقليم كردستان العراق معرفة بأهمية عملية تدقيق الحسابات اتجاه ظاهرة الفساد المالي والإداري وموافقة عينة الدراسة على أنه يرجع عدم اكتشاف عمليات الفساد التي تهدد الوحدات الاقتصادية إلى عوامل تتعلق بعوامل تتعلق بإدارات الوحدات محل التدقيق، وعوامل تتعلق بمعوقات الإصدارات المهنية والتشريعات القانوني.

- دراسة (بن عزو: 2016) قاست الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية وآليات مكافحته في الجزائر، مع إبراز قواعد مكافحة

لأغراض تلبية احتياجات النفقات العامة وبعض المشاريع الخدمائية العامة، وكذلك الرقابة على الإيرادات العامة وتدعيم دورها في تغطية النفقات العامة

- دراسة (صانوري: 2017) التي قاست تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي، وذلك بعد تحليل الموازنات الفلسطينية من عام 2009 لعام 2015 ومقارنتها مع الحسابات الختامية لتلك الأعوام، وأكدت على زيادة بنفقات الحكومة عما ما هو مقرر لعام 2015 بنسبة قدرها 4% حيث إن المساهمات الاجتماعية واستخدام السلع وسعر الفائدة الخارجي هو السبب، وأن الحكومة الفلسطينية تعمل على سد العجز بالذهاب للاقتراض وبسعر فائدة تؤثر سلباً على الموازنة.

- دراسة (ترزي: 2016) قاست دور إيرادات ضريبة الدخل في تمويل الموازنة الحكومية وأثرها على الإنفاق الحكومي في تمويل الأنشطة التشغيلية والرأسمالية في ضوء القانون الفلسطيني 8 لسنة 2011، وأكدت أن ضريبة الدخل لم تتجاوز حاجز 8% من الإيرادات العامة للموازنة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لضريبة الدخل على الإيرادات العامة في الموازنة الحكومية، ووجود أثر دال إحصائياً لضريبة الدخل على النفقات العامة.

2. الدراسات الأجنبية التي ركزت على الموازنة العامة:

- دراسة (Scott, & Fnu-Kwesi: 2018) قاست الدور الذي تلعبه الميزانية في تقديم الخدمات في القطاع العام، وبالتحديد في المجالس البلدية المحلية في غانا. وقد قيم المواطنين تقديم الخدمات جاء بشكل سيء، أما المسؤولون فقد صنّفوا تقديم الخدمات على أنه مرضٍ، وأن ممارسات الميزانية كانت ذات دلالة إيجابية التأثير على تقديم الخدمات، وأن أهمية وجود ممارسات الموازنة المناسبة إذا كان القطاع العام لامركزي ستكون الحكومات والمجالس قادرة على تقديم خدمات مرضية للجمهور وخاصة في السياق الأفريقي.

- دراسة (Kochik: 2015) قاست أثر مشاركة الميزانية على أداء الإدارات عبر كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي وغموض الدور. وأكدت على كفاية الميزانية، والالتزام التنظيمي وغموض الدور هم وصلات مهمة في هذه العملية، وأن العلاقة بين مشاركة الميزانية وأداء الإدارات إحصائياً إلى حد كبير، يرتبط بشكل إيجابي وهامشي. وكان المزيد من الاهتمام في هذه النتيجة أن كفاية الميزانية، والالتزام

لمنع ذلك الفساد، وقد تم لتركيز على التعليم وبناء الإنسان والتدريب وتطوير.

5. التعقيب على الدراسات السابقة

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- ربطت الدراسة الحالية بين متغيري كفاءة الموازنة العامة والفساد المالي، الأمر الذي لم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

- تنفرد الدراسة الحالية بالتطبيق في مناطق دولة فلسطين (المحافظات الشمالية، والمحافظات الجنوبية)

- مدى إفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

1. صياغة الأسئلة والفروض، ومنهجية البحث.

2. ساعدت الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري.

3. ساهمت الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة وطريقة تطبيقها.

4. الاستفادة من المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة،

حيث قرر الباحث استخدام المنهج الوصفي لتنفيذ بحثه لمناسبتها لهدف الدراسة وطبيعتها.

5. إعطاء فرصة للتعرف إلى الأدوات البحثية، والخطوات الواجب

اتباعها عند إعداد أدوات البحث، وبناءها وطريقة تطبيقها.

رابعاً: إجراءات الدراسة ومنهجيتها:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كفيلاً وكامياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

1. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من الخبراء المتخصصون في المجالات الإدارية، والمالية، والقانونية، في هيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووزارة المالية، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وديوان الفتوى والتشريع، ووزارة الاقتصاد، ووزارة العدل، إضافة إلى الأكاديميين المتخصصين في مجال العمل القانوني والمالي والإداري في الجامعات الفلسطينية.

2. عينة الدراسة

بلغ حجم عينة الدراسة 330 مفردة، وكانت نسبة الاسترداد 95.8% من الاستمارات تم استكمالها بالتعبئة من المبحوثين بينما 4.2% تم اعتبارها استمارات مفقودة. وتم توزيع ما نسبته 58.9% من

الفساد المطبقة في العالم والآليات الإجرائية. وأكدت الدراسة أنه في ظل غياب الرقابة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتعاظم منسوب الفساد وتتسع مظاهره، وتتشابك حلقاته بدرجة كبيرة، ترهن مقدرات الأمة وتهدد مسيرة التنمية فيها، بحيث تصل إلى هدم المكونات والأسس والروابط الاجتماعية، والدلائل يؤكدتها الواقع، إذ إن المعايير التي أشارت إليها بعض تقارير الفساد، تشير إلى تراجع معظم المؤشرات الماكرو اقتصادية في العديد من البلدان (ومنها الجزائر)، والسبب يعود إلى استفحال ظاهرة الفساد في الإدارة وتسيير الشأن العام، والدلائل تؤكد أن اعتماد الشفافية والمساءلة والحرية في التعبير وتنظيم المؤسسات القانونية، وشفافية تنظيم المجتمع المدني، في تسيير الشأن العام، عناصر تساهم في الحد من ظاهرة الفساد، وإعادة بناء الدولة.

- دراسة (أبو عودة: 2015) قاست أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية في فلسطين للفترة 1996-2013. وأكدت على أن حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة ارتباط طردي وثيق بمستوى الحكم الرشيد، وبالتالي فإن ضعف مستوى المشاركة والشفافية الضريبية زاد من وتيرة التهرب الضريبي، ويؤثر مؤثر مكافحة الفساد وكل من فعالية الحكومة والمساءلة في حجم حصيلة العوائد الضريبية، وأن ضعف مؤشرات الحكم الرشيد يدل على ضعف الهيكل السياسي للسلطة.

4. الدراسات الأجنبية التي ركزت على الفساد المالي:

- دراسة (Adeniran: 2019) قيمت استراتيجيات مكافحة الفساد التي اعتمدها إدارة الدولة في نيجيريا، وفعالية لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، وتوصلت لتحديد العوامل المناهضة لفعالية لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، وتم وضع الحلول لهذه المشاكل، ولوحظ أيضاً الفساد في التعليم، وأثبتت بعض الإدارات أن لديها اعتماد نهج غاندي لمكافحة الفساد، ولقد سجلوا النجاح لكنهم لم يستمروا بسبب أن جهودهم قد أحيطت من قبل إدارتهم اللاحقة.

- دراسة (Burak & Alghandouri: 2018) قاست الفساد الإداري والمالي في البلدان النامية، وفي ليبيا كدراسة حالة. وأكدت أن الفساد منتشر وهو ظاهرة خاصة بالسلوك الإنساني التنظيمي يسانده الثقافة والبيئة الاجتماعية، وأن هناك الكثير من الأضرار السلبية بسبب انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، وأن دول العالم متنبهة لانتشار ظاهرة الفساد في البلدان النامية، وهذا ما دفعهم إلى إيجاد حلول بعدة طرق

الشمالية إلا بتصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذه التصاريح فقط تصدر للحالات المرضية الخطيرة، إضافة إلى أن الباحث ممنوع من السفر.

• بسبب حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني فقد امتنعت عدد من الوزارات والدوائر الحكومية بالمحافظات الشمالية من تعبأة الاستبانة، لأنهم يعتبرونها أسرار حكومية وتخوفهم من اطلاع حكومة غزة عليها.
3. الوصف الاحصائي لعينة الدراسة:

الاستمارات تم توزيعها على المبحوثين في المحافظات الجنوبية، بينما تم توزيع ما نسبته 41.1% المحافظات الشمالية، وذلك للأسباب التالية:

• الباحث يسكن في المحافظات الجنوبية، وكان يوزع بنفسه الاستبانات على عينة الدراسة ويتابعهم عن قرب يومياً لاستكمال الاستبانات، أما في المحافظات الشمالية فقد أرسل الباحث الاستبانات عبر البريد السريع ويتابع مع أفراد العينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لعدم قدرته للوصول إليهم لأن سكان المحافظات الجنوبية لا يستطيعوا الوصول للمحافظات

جدول (1)

يوضح توصيف عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية
طبيعة العمل	محاسب	50.0
	مدقق	12.6
	مدير مالي	10.8
	أكاديمي	26.6
المجموع	316	%100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	4.7
	بكالوريوس	180
	دراسات عليا	38.3
الإجمالي	316	%100
التخصص العلمي	محاسبة	62.7
	إدارة أعمال	12.7
	اقتصاد	6.6
	قانون	12.3
	أخرى	5.7
الإجمالي	316	%100
الخبرة العملية	اقل من 5 سنوات	19.9
	من 5-اقل من 10 سنوات	27.8
	من 10-اقل من 15 سنة	24.1
	من 15-اقل من 20 سنة	15.5
	من 20 سنة فأكثر	12.7
الإجمالي	316	%100

- متغير طبيعة العمل: 50% من أفراد العينة يعملون بوظيفة محاسب، 26.6% أكاديمي متخصص، 10.8% مدير مالي، 12.7% مدقق.

يتضح من الجدول السابق المتعلق بتوصيف عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية أن:

أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة، وتم اعتبار العينة الاستطلاعية جزء من العينة الفعلية، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال الطرق الثلاث التالية:

أ. صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (13) متخصص في المجالات الأكاديمية المحاسبية والإحصائية، وقد تم تعديل بعض الفقرات في ضوء آراء السادة المحكمين (ملحق: 2).

ب. الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للبعد نفسه، وقد تبين أن معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المجال دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$ وبذلك تعتبر فقرات كل مجال صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (2) يوضح معامل الارتباط بين درجة كل محور من (كفاءة الموازنة العامة وأثرها على الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها) والدرجة الكلية للاستبانة

- متغير المؤهل العلمي: 57% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 38.3% دراسات عليا، 4.7% دبلوم متوسط.

- متغير التخصص: 62.7% تخصصهم محاسبة، 12.7% إدارة، 6.6% اقتصاد، 12.3% قانون، 5.7% أخرى.

- متغير الخبرة العملية: 27.8% من 5-10 سنوات، 24.1% سنوات خبرتهم من 10-15 سنوات، 19.9% أقل من 5 سنوات، 15.5% من 15-20 سنة، 12.7% من 20 سنة فأكثر

4. خطوات بناء الاستبانة (أداة الدراسة)

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة لمعرفة أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها، واتباع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

• الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين المحاسبين في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها (ملحق: 1). إضافة لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة مثل: دراسة (فروانة: 2018)، ودراسة (جربو وبوفليج: 2018)، ودراسة (تلاحمة: 2018).

• تحديد الأبعاد الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
• تحديد الفقرات التي تقع تحت كل بعد.
• عرض الاستبانة على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات.
• التأكد من صدق الاستبانة وثباتها.
• تم تحكيم الاستبانة من أساتذة متخصصين في مجال القانون والمحاسبة والاقتصاد (ملحق: 1)

5. صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم توزيع عينة تجريبية حجمها 30 استبانة لاختبار

#	محاور الدراسة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	كفاءة الموازنة العامة وأثرها	0.877*	0.000
2	على الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة	0.930*	0.000
3	المؤسسات العامة	0.864*	0.000
4	الفلسطينية من	0.923*	0.000

		والإشراف على كافة النفقات في المؤسسات العامة الفلسطينية	وجهة نظر	موظفيها
--	--	---	----------	---------

الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتي معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3) يوضح معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$. قيمة الارتباط الجدولية تساوي 0.349
يبين الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$ وبذلك يعتبر جميع محاور الاستبانة صادقاً لما وضع لقياسه.
6. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى يعني

#	محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
1	المتغير المستقل: كفاءة الموازنة العامة وأثرها	12	0.844	0.922
2	على الحد من الفساد المالي في المؤسسات العامة	10	0.876	0.863
3	الفلسطينية من جهة نظر موظفيها	9	0.886	0.837
4	المحور الأول- أثر كفاءة الموازنة العامة على الحفاظ على المال العام في ضوء التشريعات الفلسطينية	9	0.879	0.864
	المحور الثاني: أثر كفاءة الموازنة العامة على منع اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في ضوء التشريعات الفلسطينية			
	المحور الثالث: أثر كفاءة الموازنة العامة على مكافحة التهريب الضريبي في ضوء التشريعات الفلسطينية			
	المحور الرابع- أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات في ضوء التشريعات الفلسطينية			
	اجمالي محاور الاستبانة	40	0.948	0.959

دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.

- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- اختبار T لعينتين مستقلتين Independent Samples Test
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

خامساً: نتائج الدراسة ومناقشتها

تم هنا عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل محاورها، ومن ثم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

يتضح من النتائج الموضحة في جدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لإجمالي الاستبانة حيث بلغت بطريقة ألفا كرونباخ 0.962، بينما بطريقة التجزئة النصفية فبلغت 0.985، وهي قيم مرتفعة تدل على ثبات أداة الدراسة.

7. الأدوات الإحصائية المستخدمة
- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

- اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على

على الحفاظ على المال العام"، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور أثر كفاءة الموازنة العامة على الحفاظ على المال العام في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

المحور الأول- أثر كفاءة الموازنة العامة على الحفاظ على المال العام في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار T	المعنوية p-value	درجة التأثير
اجمالي المحور الأول	3.39	0.25	67.80	12.64	0.00	متوسطة

على الأموال العامة وأموال الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في فلسطين؟

وللإجابة على هذا السؤال تمّ حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، واختبار T في حالة عينة واحدة (-T) (Test) للتأكد من دلالة المتوسط لمحور "أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع اختلاس أو الاستيلاء على الأموال العامة وأموال الدعم والتمويل الداخلي والخارجي، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (5)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمحور أثر كفاءة الموازنة العامة على منع اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي العام في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

المحور الثاني: أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع اختلاس أو الاستيلاء على الأموال العامة وأموال الدعم والتمويل الداخلي والخارجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار T	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
اجمالي المحور الثاني	3.27	0.37	65.41	7.20	0.00		متوسطة

ويرجع الباحث ذلك إلى أثر التداعيات السلبية الناتجة عن الانقسام الفلسطيني منذ العام 2007 والذي أثر بشكل جوهري على عدم قيام المجلس التشريعي بالدور المنوط به في إعداد الموازنة والتصويت عليها، والإشراف على تنفيذها. وبذلك يتم التحقق من صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي ينص على: يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع

1. الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من فروضها:

وفيما يلي عرض لأسئلة الدراسة وفروضها ومناقشتها وتفسيرها:

• نتائج الإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة وهو: ما أثر كفاءة الموازنة العامة في الحفاظ على المال العام؟ وللإجابة على هذا السؤال تمّ حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، واختبار T في حالة عينة واحدة (-T) (Test) للتأكد من دلالة المتوسط لمحور "أثر كفاءة الموازنة العامة

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي لإجمالي محور أثر كفاءة الموازنة العامة على الحفاظ على المال العام بلغ 67.8% وبمتوسط بلغ (3.39) وانحراف معياري بلغ 0.25. وهو بشكل عام متوسط وفقاً للمحك المستخدم في الدراسة، وجاءت قيمة (T) 12.64 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

ويعزو الباحث ذلك بأن المبحوثين لديهم إدراك ومعرفة كافية بأن حرمة القوانين المطبقة في مناطق دولة فلسطين ليست كافية بالقدر الذي يضمن معالجة الهدر في المال العام على أفضل نحو.

وبهذه النتائج يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، وتحقق من صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على "يوجد أثر لكفاءة الموازنة العامة في الحفاظ على المال العام"

• نتائج الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة الدراسة وهو: ما أثر كفاءة الموازنة العامة في الحد أو منع اختلاس أو الاستيلاء

تبين من النتائج الواردة في الجدول السابق أن الوزن النسبي لإجمالي محور أثر كفاءة الموازنة العامة على منع اختلاس الدعم والتمويل الداخلي والخارجي بلغ 65.41% وبمتوسط بلغ (3.27) وانحراف معياري بلغ (0.37). وهي درجة متوسطة وفقاً للمحك المستخدم في الدراسة، وجاءت قيمة (T) 7.20 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)..

الموازنة العامة على مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه"، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (6)

جدول (6)
يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور أثر كفاءة الموازنة العامة على مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة الفلسطينية من وجهة نظر موظفيها

المحور الثالث: أثر كفاءة الموازنة العامة على مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة الفلسطينية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار T	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
إجمالي المحور الثالث	3.19	0.35	63.71	5.10	0.00		متوسطة

• نتائج الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة الدراسة وهو: ما أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات والإيرادات في فلسطين؟

وللإجابة على هذا السؤال تمّ حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، واختبار T في حالة عينة واحدة (-T Test) للتأكد من دلالة المتوسط لمحور "أثر كفاءة الموازنة العامة في تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات في المؤسسات العامة الفلسطينية"، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (7)
يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات محور أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات والإيرادات في المؤسسات العامة الفلسطينية

المحور الرابع- أثر كفاءة الموازنة العامة في تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات والإيرادات في المؤسسات العامة الفلسطينية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة الاختبار T	المعنوية p-value	ترتيب الفقرة	درجة التأثير
إجمالي المحور الرابع	3.38	0.33	67.50	10.51	0.00		متوسطة

وبهذه النتيجة يتم التحقق من صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على: يوجد أثر كفاءة الموازنة العامة في تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات في المؤسسات العامة الفلسطينية.

سادساً: الخاتمة:

اختلاس أو الاستيلاء على الأموال العامة وأموال الدعم والتمويل الداخلي والخارجي في فلسطين.

• نتائج الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة الدراسة وهو: ما أثر كفاءة الموازنة العامة في مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة الفلسطينية؟ وللإجابة على هذا السؤال تمّ حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، واختبار T في حالة عينة واحدة (-T Test) للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة محور "أثر كفاءة

تظهر النتائج الواردة في الجدول السابق أن الوزن النسبي لإجمالي محور أثر كفاءة الموازنة العامة على مكافحة التهرب الضريبي بلغ 63.71% وبمتوسط بلغ (3.19) وانحراف معياري بلغ 0.35، وهي بدرجة متوسطة، وجاءت قيمة (T) 5.10 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

ويرجع الباحث ذلك إلى أن الواقع يشير بشكل واضح إلى عدم شعور دافع الضريبة بالاستفادة من عوائد الضريبة، حيث تقديم الخدمات إضافة إلى غياب القوانين التي تؤكد على تحقيق قواعد فرض الضرائب بشكل عادل، وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (أبو عودة: 2015).

وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة من فروض الدراسة، والتي تنص على: يوجد أثر كفاءة الموازنة العامة في مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه في المؤسسات العامة الفلسطينية.

اتضح أن الوزن النسبي لإجمالي محور أثر كفاءة الموازنة العامة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات بلغ 67.5% وبمتوسط بلغ (3.38) وانحراف معياري بلغ 0.33 وجاءت قيمة (T) 10.51 وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01). ويرى الباحث بأن ذلك يعود إلى عدم قيام الجهات المسؤولة عن إدارة وتنظيم الموارد بكافة أنواعها لم تتمكن من القيام بدورها انعكاساً للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في مناطق الدولة الفلسطينية.

تتناول الباحث أهم نتائج الدراسة في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الميدانية وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وصولاً إلى وضع توصيات في ظل هذه الدراسة (تحقيق كفاءة الموازنة العامة وأثرها على الحد من الفساد المالي) كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء ما تقدم ومن خلال مناقشة أسئلة الدراسة وإثبات فرضياتها، يمكن عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

1. يوجد تأثير إيجابي (بدرجة متوسطة) لكفاءة الموازنة على الحفاظ على المال العام.
2. يوجد تأثير إيجابي (بدرجة متوسطة) لكفاءة الموازنة على منع والحد من اختلاس الدعم والمنح والتمويل الداخلي والخارجي.
3. يوجد تأثير إيجابي (بدرجة متوسطة) لكفاءة الموازنة على مكافحة التهرب الضريبي بجميع أنواعه.
4. يوجد تأثير إيجابي (بدرجة متوسطة) لكفاءة الموازنة على تعزيز سبل المراقبة والإشراف على كافة النفقات في ضوء التشريعات الفلسطينية.

ثانياً: التوصيات

في ظل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يقدم التوصيات التالية:

1. ضرورة العمل على تفعيل أثر الموازنة في القيام بدورها على أفضل نحو ممكن لزيادة الحافظ على مستوى المال العام في إطار التشريعات الفلسطينية.
2. ضرورة قيام كافة الجهات الرسمية في دولة فلسطين بالدور المنوط بها لزيادة كفاءة الموازنة في منع الاختلاس والغش والتلاعب بالمال العام.
3. العمل على توجيه كافة الجهود الرسمية، وغير الرسمية في نشر ثقافة أهمية دور الضرائب بكافة أشكالها بصفتها أحد أهم مصادر التمويل المحلي للموازنة العامة.
4. حث كافة الجهات الرقابية للقيام بدورها كما يجب، وبخاصة تفعيل أساليب رقابية على المال العام من كافة الجوانب، إضافة لترشيد الانفاق في أفضل مستوياته.
5. ضرورة تطوير أداء مؤسسات المجتمع الحكومية، وغير الحكومية، بما يساعد في مكافحة الفساد المالي، والحد من طرقه وأساليبه المتبعة في المجتمع الفلسطيني.
6. ضرورة تضافر جهود السلطات (التشريعية والتنفيذية) لوضع آليات وخطوات فعالة وناجزة، لترشيد استخدام المال العام، والتصدي للفساد المالي بكافة أنواعه.

7. ضرورة العمل على تفعيل دور السلطة القضائية في سرعة الفصل في دعاوي التعدي على المال العام وتفعيل الرقابة البرلمانية وفقاً لآليات موضوعية على تنفيذ الموازنة العامة من أجل ضمان تنفيذها بما يتفق وأحكام القانون وعدم مخالفته

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو سويلم، أحد محمود نهار (2010): "مكافحة الفساد"، دار الفكر، ط1، عمان، الأردن
2. أبو العلا، يسري وآخرون (2003): "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار العلوم للنشر، جامعة بنها، مصر.
3. أبو عودة، مروة عاطف (2015): "أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية -دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة 1996-2013"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. أبو القمصان، عبد الله حسين (2015): "العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 1995-2013"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
5. أبو مصطفى، محمد مصطفى (2009): "دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية -دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من (1999-2008):" رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. أبو يوسف، محمد سالم (2019): "أثر تبني استراتيجية الإفصاح المالي الإلكتروني عن بيان مقارنة أداء الموازنة العامة في ضبط أداء مشاريع التنمية الحكومية الاستراتيجية"، مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، العدد السابع، غزة، فلسطين، 203-234.
7. البراق، منصور بن علي (2007): "الفساد - مفهومه وأسبابه تفشيه وأشكاله والآثار المترتبة عليه، الجزيرة، موقع الكتروني، تم الولوج بتاريخ 2019/9/5 على الرابط: <http://www.al-jazirah.com/2007/20071101/ar3.htm>
8. بن عزو، محمد (2016): "الفساد الإداري والمالي وآثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7، جامعة الجزائر3، الجزائر.

9. بن مرزوق، عنتر ومصطفى، عبود (2000): "معضلة الفساد في الجزائر-الجدور والأسباب والحلول"، دار النشر جيلطي، الجزائر.
10. البهجي، عصام أحمد (2014): "الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر.
11. ترزي، أمل عيسى نقولا (2016): "دور إيرادات ضريبة الدخل في تمويل الموازنة الحكومية وأثرها على الإنفاق الحكومي في ضوء القانون الفلسطيني 8 لسنة 2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
12. تلاحمة، يحيى عابد (2018): "دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.
13. جربو، سارة وبوفليح، نبيل (2018): "دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري"، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد4، عدد 02، الجزائر، 120 - 130.
14. حسن، يوسف يوسف (2014): "الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته"، دار التعلم الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر.
15. الحضرمي، عمر حمدان (2014): "مظاهر الفساد-الخطورة والتحديات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً"، منورات عمادة البحث العلمي، عمان، الأردن.
16. خشمان، مخلد توفيق (2009): "مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات والقوانين الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
17. زكري، محمد أبو القاسم (2013): "مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد (2)، جامعة المرقب، ليبيا، 321-287.
18. سالم، أكرم (2007): "الموازنة العامة للدولة وعملية الدمج الاقتصادي الاجتماعي"، الحوار المتمدن، موقع الكتروني، تم الولوج بتاريخ 2019/9/4، على الرابط: <http://www.m.ahewar.org/S.asp?aid=105585&r.12/8/2015>
19. سعدون، كززة (2017): "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
20. الشرفاوي، عبد الحكيم (2013): "اقتصاديات المالية العامة والتشريع الضريبي في ضوء القانون البحريني"، ط1، بدون دار نشر، البحرين.
21. الشلوي، سعود بن شباب عبد العالي (2016): "الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري-دراسة تطبيقية على وزارة العمل في مدينة الرياض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، السعودية.
22. صانوري، أسعد هلال شهاب (2017): "مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
23. صبيح، ماجد وآخرون (2016): "الاقتصاد الفلسطيني"، جامعة القدس المفتوحة، صحيفة الحدث، العدد 55 (12)، كانون الثاني، عمان، الأردن.
24. صدقة، جعفر (2021)، الاقتصاد الفلسطيني 2021، أزمة مالية غير مسبوقة وبوادر انفراجه في 2022، وفا وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، رام الله، بتاريخ 2021/12/28، موقع إلكتروني: <https://wafa.ps/Pages/Details/38656>
25. عبد الحميد، عبد المطلب (2010): "اقتصاديات المالية العامة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
26. عبد الرازق، سحر مصطفى محمد (2016): "استخدام الموازنة بالمشاركة لتحسين كفاءة وفاعلية الأداء المحاسبي لوحدات الحكم المحلي في جمهورية مصر العربية"، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر.
27. عبد العالي، حاحة (2013): "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
19. عبد الفضيل، محمود (2004): "مفهوم الفساد ومعايير"، مجلة المستقبل العربي، السنة (27)، العدد (309)، بيروت، لبنان.
20. عبد الواحد، السيد عطية (1996): "الموازنة العامة للدولة"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر

34. محمود، غازي عثمان وسعيد، لقمان محمد، ومحمد، عمر إبراهيم (2018): "العوامل المؤثرة في اكتشاف الفساد المالي والإداري - دراسة ميدانية في ديوان الرقابة المالية، إقليم كردستان العراق"، مجلة جامعة جيهان، أربيل العراق، إصدار خاص، العدد2، الجزء A، العراق.
35. المغربي، محمد عبد الله (2010): "الفساد الإداري -أسبابه وآثاره وأهم اساليب المعالجة"، المنتدى العربي لإدارة الموارد الشريفة، القاهرة، مصر
36. مسعود، راضية (2018): "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهرياً عن مركز جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد، 29، ديسمبر، ص 83-106، طرابلس، لبنان.
37. مصطفى، حسن مصطفى (2009): "مبادئ علم المالية العامة"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر.
38. المصري، أشرف فخري (2010): "الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية وأثر محاربه في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين
39. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) (2012): "جلسة طاولة مستديرة 2 -موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"، رام الله، فلسطين.
40. المهاني، محمد خالد (2000): "الموازنة العامة للدولة في سوريا -الواقع والآفاق"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد16، 7-57.
41. ثانياً: المراجع الأجنبية
42. Abd Rahman , Nur Hayati (2013), "The Relationship between Budget Deficit and Economic Growth from Malaysia's", International Conference on Economics, Business Innovation, IPEDR ,vol.38
43. Adeniran, Adetayo Olaniyi (2019): " Anti-corruption Strategies for Balanced Development: A Case Study of Economic and Financial Crimes Commission (EFCC)", Advanced Journal of Social Science, Volume 5, Issue
44. Andvig , J. C., & Fjeldstad , O., with et al., (2001) " Corruption: A Review of Contemporary Research" , CMI Report , R 2001:7 , Chr. Michelsen Ins tute (CMI) , Bergen, Norway.
21. العصا، نائل، وأبو نفسية، حبيب (2020): المحاسبة الحكومية. فلسطين، رام الله: جامعة القدس المفتوحة.
22. عصفور، محمد شاكر (2008): "أصول الموازنة العامة"، دار الميسرة، عمان، الأردن
23. العلي، عادل فليح (2003): "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن.
24. عليوي، نجم عبد (2007): دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلد (16)، عدد (14).
25. فروانة، ياسمين أحمد (2018): "التدابير الوقائية والعلاجية لمكافحة جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني -دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
26. الكفارنة، عيبر حكمت (2016): "المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في المرافق الحكومية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
27. كليتجار، روبرت (1994): "السيطرة على الفساد"، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير، عمان، الأردن،
28. كورتشيوسكي، جاسيك (1994): "الفساد في الحكومة -مشكلات قانونية في سياق اجتماعي"، ورقة مقدمة في الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة بعنوان: الفساد في الحكومة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان الأردن
29. لطفي، علي (1986): "اقتصاديات المالية العامة"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
30. اللوزي، سليمان (2018): "تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية من عام 2005 -2015"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد (21)، العدد (2)، 9 - 24.
31. اللوزي، سليمان وآخرون (1997): "مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي"، جامعة المنصورة، مصر.
32. ميروك، عبد المقصود محمد (2015): "شفافية الموازنة العامة للدولة -أهميتها وآليات تعزيزها"، مجلة جامعة طنطا، العدد الثلاثون، الجزء الثالث، 739-828.
33. محرز، محمد عباس (2008): "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة، ط4، الجزائر

- Blume, L., & Voigt, S., (2011), "Does .45
Organizational Design of Supreme Audit
Institutions Matter? A cross-country
Assessment" , European Journal of Political
Economy , Vol.27 , No.2 , pp.215-229.
- Burak, Souad Ali Omer & Alghandouri, .46
Abdalla Mohamed Almabrouk (2018): "
Administrative & Financial Corruption In
Developing Countries (Case Of Study)", The
International Journal of Engineering and
.Science (IJES) || Volume || 7 || Issue || 5 Ver. I
- Doig , A., & Riley , S., (1998) , "Corruption and .47
Anti-Corruption Strategies: Issues and Case
Issues and Case Studies from Developing
Countries", In Corruption and Integrity
Improvement Initiatives in Developing
Countries, edited by G. Shabbir Cheema, &
Jean Bonvin , Paris: OECD,
- Johnston , Michael , (2005): "Syndromes of .48
Corruption: Wealth, Power, and Democracy",
Cambridge and New York: Cambridge
University Press.
- Kochik, Sofian, (2015): "Budget participation in .49
Malaysian local authorities", unpublished
Intelligence on Students Thesis, astron
.university, U.K
- Misic , Gorana , (2011), " Controlling High .50
Level Corruption In Croatia: The Role of
Audit" , Master Thesis in Public Policy,
Central European University , Budapest,
. Hungary
- Scott, George Kojo & Fnu-Kwesi, Francis .51
(2018): "Role of Budgeting Practices in Service
Delivery in the Public Sector: A Study of
District Assemblies in Ghana", Human
Resource Management Research, 8(2).
- Transparency International (TI) , (2009) , "The .52
Anti-Corruption Plain Language Guide", July,
Oxford learner's pocket dictionary (2007), third .53
edition, oxford university press.
- Vaknin, Sam, (2003), "Crime and corruption", .54
united press international,